

وقف عمليات القتل! لتحقيق مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في حالة حقوق الإنسان في الفلبين!

خلال الدورة الـ44 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في حزيران / يونيو 2020، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه عن انتهاكات لحقوق الإنسان منتشرة ومنهجية في الفلبين. ووجدت المفوضية السامية أن الآليات المحلية لم تكفل المساءلة، وأن ثمة إفلاتاً مستمراً من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى أن الخطابات الضارة للسلطات التي تحرض على الكراهية والعنف ضد المرأة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني، والشعوب الأصلية، ومنتعطي المخدرات ومروجيها، والعاملين في مجال الإغاثة، والتي استمرت خلال فترة كوفيد-19، يمكن أن تشكل انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وبعد أسابيع من صدور التقرير الشامل لباشليه، اتخذت حالة حقوق الإنسان في الفلبين منعطفاً نحو الأسوأ. ففي الأسبوع الأول من تموز / يوليو، وقّع الرئيس قانون مكافحة الإرهاب الذي يُعتبر تدبيراً من شأنه أن يقاوم من الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني والتشهير بهم. وتعرضت ممارسة الحريات والحقوق الأساسية إلى الخطر، مع وجود العديد من التحديات لحرية الصحافة، وألقي القبض على النشطاء والمتظاهرين واحتُجزوا بتهمة واهية. وفي آب / أغسطس، وبعد أيام فقط، أُعِدِمَ الزعيم الفلاحي راندال إتشانيس والناشطة في مجال الصحة زارا ألفاريز بعد إجراءات موجزة في حادثتين منفصلتين، عقب مقتل عامل الإغاثة جوري بوركيا، والزعيمة الفلاحية نورا أبليك، وزعيم فقراء المناطق الحضرية كارليتو باديون أثناء الإغلاق بسبب كوفيد-19. ويواجه المحامي والمتطوع شبه القانوني اللذان يقدمان المساعدة إلى عائلة إتشانيس الآن شكاوى من الشرطة بزعم عرقلتهما لتحقيقها. وتُستمر في شكل متواصل التهديدات بالعنف، بما في ذلك التهديدات بالقتل، ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ويجب أن نضع الآن حداً للهجمات المتواصلة هذه. وهذا الوضع المتدهور لن ينتهي ما دام أولئك الذين يرتكبونها أحراراً سالمين. ويجب تقديم هؤلاء الجناة إلى العدالة أمام أي محكمة أو محكمة مختصة أو هيئة على أن تعمل باستقلال، وبحياد، وبفاعلية، ويكون لها ولاء لحقوق الإنسان والعدالة بدلاً من أي سلطات قائمة. ونحن في حاجة إلى مساءلة حقيقية وشفافية حقيقية في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان هذه، مع إزالة إمكانية ألا تؤدي التحقيقات إلى حماية الأشخاص المسؤولين عن الجرائم بل وتبرئتهم.

ولا يمكننا الاعتماد على وعد تقطعه حكومة أظهرت ازدراء وقلة احترام كبيرين لحقوق الإنسان بأنها ستفرض المساءلة وتعمل بشفافية. ولم تظهر هذه الحكومة سوى ازدراء للأفراد والخبراء، بمن فيهم العاملون في الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، ممن يسعون في شكل مستقل ونزيه إلى التحقيق في الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان في الفلبين.

ونفى وزير العدل الفلبيني، خلال الدورة الـ44 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وجود إفلات من العقاب في الفلبين، ووعد بإنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات لمراجعة عمليات القتل التي بلغ عددها خمسة آلاف و655 حالة خلال عمليات نفذتها الشرطة لمكافحة المخدرات غير المشروعة. ونفى الادعاءات المتعلقة بعمليات القتل الواسعة النطاق والمنهجية فضلاً عن انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وأكد أن الحكومة تحترم حقوق الإنسان وغيرها من الحريات الأساسية، وجدد التأكيد على وجود تدابير للمساءلة، مثل لجنة مشتركة بين الوكالات تنظر في عمليات القتل خارج نطاق القانون، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحق الأشخاص في الحياة والحرية والأمن.

لقد شهدنا تاريخاً طويلاً من وعود فرق العمل ولجان تقصي الحقائق المحلية المشتركة بين الوكالات بالعمل من دون خوف أو محاباة. لكننا شعرنا بالإحباط مراراً وتكراراً، بل وغضبنا من عدم جدوى هذه التدابير المسماة بتدابير المساءلة المحلية وعدم فاعليتها. وبدلاً من تقديم المساعدة، ساهمت هذه الهيئات الحكومية في البنية التحتية الخاصة بالإفلات من العقاب ومخالفة العدالة ضد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

مع بدء الدورة الـ45 لمجلس حقوق الإنسان اليوم، ندعوه إلى ممارسة تفويضه وإنشاء آلية تحقيق مستقلة ومحايدة على وجه السرعة في شأن عمليات القتل خارج نطاق القضاء وانتهاكات حقوق الإنسان المتفشية في الفلبين. وقد يساهم الإجراء الذي يتخذه مجلس حقوق الإنسان مساهمة كبيرة في ردع مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في الفلبين. وبالمثل، نؤيد أيضاً المبادرات الأخرى التي تحض الدول في أنحاء العالم كله على أن تبعث برسالة مفادها بأن هذا المستوى من الإفلات من العقاب في الفلبين غير مقبول.

ويجب أن يحدث هذا الآن قبل أن نفقد زارا ألفاريز أخرى، ورائدال إتشانيس آخر، وجوري بوركيا آخر، وكيان ديوس سانتوس آخر، وفلبينياً آخر أو فلبينية أخرى في هذه الانتهاكات القاسية والواسعة النطاق والمنهجية.